

المملكة المصرية

وزارة الخارجية

رقم ١ — ١٩٢٦

الحدود الغربية لمصر

الاتفاق الايطالى المصرى

المؤرخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

المطبعة الأميرية بالقاهرة
١٩٢٦

الوثيقة رقم ١

الاتفاق المعقود بين مصر وايطاليا

المؤرخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥
بشأن تعيين الحدود الغربية للقطر المصرى

ان حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

و حضرة صاحب الجلالة ملك ايطاليا

رغبة فى تعيين الحدود بين أراضى برقة الايطالية والأراضى المصرية ؛

قد عينا مندوبين عنهما مع تفويضهما تفويضا تاما وهما :

من قِبَل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر : حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية .

ومن قِبَل حضرة صاحب الجلالة ملك ايطاليا : النبيل لازارو مركيز نجروتو كامبيازو سفير جلالته ؛

فبعد أن تبادل المفوضان أوراق تخويلهما السلطة التامة ، وبعد أن تبين لهما صحة هذه الأوراق ، قد اتفقا على ما يأتى :

مادة ١ — يبتدئ خط الحدود بين أراضى برقة الايطالية والأراضى المصرية من نقطة على الشاطئ شمالى السلوم تبعد عشرة كيلومترات عن بيكون بوينت (عزلة القطارة) . ومنها يتجه بشكل قوس دائرة مركزها بيكون بوينت (عزلة القطارة) ونصف قطرها عشرة كيلومترات من النقطة المذكورة حتى يلتقى بمسرب الشفرزن . ومنه رأسا يتبع الخط من الغرب مسرب الشفرزن مارا بسيدى عمر وبير شفرزن وبير الشقة . وهنا يترك الخط مسرب الشفرزن ويسير رأسا غربى طريق القوافل القديم الذى يتجه نحو الجهة المعروفة بملاذ

سيدى ابراهيم . ثم يتبع غربا مسرب الاخوان حتى ملتقى مسرب القرن فى الجهة المعروفة بالقرن والقرنين . ومنها رأسا غربى مسرب القرن حتى يلتقى هـذا المسرب بمسرب العجروم . ومن نقطـة ملتقى مسرب القرن بمسرب العجروم يسير الخط رأسا غربى مسرب العجروم حتى حدّ واحة ملفا . ويسير الخط بعد ذلك ابتداء من نقطة اتصال مسرب الاجرام شمالى واحة ملفا فى اتجاه عام نحو الجنوب الجنوب الشرقى مارا بواحتى ملفا وغجاب لغاية الدرجة ٢٥ من خطوط الزوال شرقى جرينوتش ، بحيث لا يمر بعد تقاطعه بمسرب جالو بأية نقطـة تقل عن عشرة كيلومترات غربى مضيق المناسيب وويمس . ثم يستـمر الخط متبعا الدرجة ٢٥ من خطوط الزوال شرقى جرينوتش حتى يلتقى خط الزوال المذكور بالدرجة ٢٢ من خطوط العرض شمـالى خط الاستواء .

مادة ٢ — قد بيّن خط الحدود المعـين فى المـادة الأولى باللون الأحمر على الخريطة المرفقة بهذا وهى تعتبر جزءًا متممـا لهذا الاتفاق .

مادة ٣ — تعيّن السلطات العليا لكل من الحكومتين المتعاقدتين فى ظرف ثلاثة شهور من تاريخ اعتماد هـذا الاتفاق لجنة مختلطة لتحدّد فى الأراضى نفسها خط الحدود المبين فى المـادة الأولى .

مادة ٤ — تتعهـد الحكومتان المصرية والايطالية بضمان حرية مرور القوافل الايطالية والمصرية المتوجهة من السلوم الى جغبوب ضمانا تاما على طرق القوافل .

ولايدفع أى رسم أو أية ضريبة لمرور هذه القوافل التى يجوز لها تماما أن تستمر فى استعمال مياه الصهاريج لحاجاتها العـادية وكذلك المآوى الموجودة بالقرب من الطرق المشار اليها .

مادة ٥ — رغبة فى توفير مياه الشرب لسكان السلوم تتنازل ايطاليا لمصر عن ملكية بئر الرملة التى تستغلها الآن الحكومة الايطالية وعن منطقة تحيط بالبئر المذكورة وممر من الأرض يكون اتجاهه على محور وادى الرملة يكفى لايصال هذه البئر بالحدود المصرية .

وتعيّن اللجنة المختلطة المنصوص عليها فى المادة الثالثة مساحة المناطق السابق الاشارة اليها، على أنه من المتفق عليه منذ الآن أن المنطقة التى تحيط ببئر الرملة لا يجوز أن يزيد نصف قطرها على خمسمائة متر وأن تدخل أرض الممر من بئر الرملة لغاية الحدود المصرية ضمن الحدود التى تكون ضرورية فقط على أن لا يتجاوز عرضها بحال من الأحوال ثمانمائة متر .

ومن المتفق عليه أيضا أن المناطق المشار اليها يجب أن تكون فى أية نقطة بعيدة عن الشاطئ بمائتى متر على الأقل .

مادة ٦ — يكون مفهوما أنه عند استعمال مياه بئر الرملة يجب على الحكومة المصرية أن تخصص مقدارا كافيا من المياه لحاجة السكان المحليين الايطاليي التبعية، ويحدّد هذا المقدار بمعرفة اللجنة المختلطة المنصوص عليها فى المادة الثالثة .

مادة ٧ — تتعهد ايطاليا ومصر باتخاذ الوسائل اللازمة لمنع غارات العربان كل فيما يتعلق بأراضيها .

مادة ٨ — تعين الحكومتان فى خلال الثلاثة الشهور التالية لاعتماد هذا الاتفاق لجنة مختلطة لتسوية المسائل الآتية :

(١) جنسية سكان المنطقة الداخلة فى العشرة الكيلومترات شمالى السلوم وسكان مجموعة واحات جغبوب، لتقرير ما اذا كان يصح منح حق اختيار والى أى مدى والى أى السكان أو بعضهم ؛

(٢) رسوم المرعى والسقاية والبذار فيما يتعلق بالسكان الرحل الذين يتنقلون على خط الحدود على قاعدة مبدأ تبادل الاعفاء من كل رسم وضريبة ؛

(٣) النظام الجمركى للتجارة على الحدود على قاعدة التساهل من الجانبين فيما يتعلق بتعريفة الرسوم الجارى العمل بها الآن مراعاة للحالة التى يكون عليها سكان الحدود على اثر تعيين خط الحدود بين مصر و برقة تعيينا نهائيا ؛

(٤) المسائل القضائية الخاصة بالأشخاص الرحل، لتقرير محاكمة هؤلاء الأشخاص سواء أكانوا ايطاليي التبعية أم مصريين أمام المحاكم وهيئات القضاء فى مناطق الحدود التى يوجدون فى دائرتها .

ويكون من المفهوم أيضا أنه اذا أقام هؤلاء الأشخاص مدة تزيد على سنة فى احدى مناطق الحدود يكونون خاضعين لنظام الضرائب المقررة على الرحل المعمول به فى المنطقة المذكورة .

مادة ٩ — كل خلاف يقع فى تطبيق هذا الاتفاق يعرض على لجنة تحكيم تؤلف من مندوبين يعينهما كل من الحكومتين المتعاقدتين ومن رئيس يعين بالاتفاق بينهما .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الآراء .

مادة ١٠ — يعتمد هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من برلمان كل من الدولتين ويكون تبادل الاعتماد بروما فى أقرب وقت .

بناء على ذلك قد وقع المفوضان المذكوران هذا الاتفاق المحرر من نسختين ووسماه بختميهما ،

صدر بالقاهرة فى السادس من شهر ديسمبر سنة ١٩٢٥

أحمد زيور نجروتوكامبيازو

الوثيقة رقم ٣

محضر توقيع الاتفاق

بين الحكومة المصرية والحكومة الايطالية بشأن تعيين الحدود بين مصر و برقة

في اليوم السادس من شهر ديسمبر من السنة الخامسة والعشرين بعد الألف والتسعمائة بالقاهرة ، اجتمع في أحدى غرف رياسة مجلس الوزراء :

حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ممثلا للحكومة المصرية ومعه حضرة صاحب السعادة ابراهيم وجيه باشا وكيل وزارة الخارجية ؛

وسعادة النبيل لازارو مركيز نجروتو كامبيازو سفير جلالة ملك ايطاليا ممثلا للحكومة الايطالية ومعه المندوب الايطالي جناب الكومندور رفائيلي جواريليا من مستشاري السفارات ؛

لتوقيع الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة ايطاليا بشأن تعيين الحدود بين مصر وبرقة .

فبعد أن تبادل ممثلا الحكومتين أوراق تخويلهما السلطة التامة وبعد أن تبين لهما صحة هذه الأوراق قال حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا إن من واجبه أن يوجه نظر سعادة المركيز نجروتو كامبيازو الى ما تعلقه مصر من الأهمية كدولة اسلامية على حماية الأماكن الدينية بجغبوب وأن يعرب عن رغبته في التأكد من ممثل الحكومة الايطالية من نيات حكومته في هذا الشأن.

فأجاب سعادة المركيز نجروتو كامبيازو بأنه رُخّص له ابلاغ الحكومة المصرية ان الحكومة الايطالية ، مسترشدةً بالمبادئ التي كانت على الدوام رائد ايطاليا في سياستها كدولة اسلامية كبرى ، ستصدر عند العمل بالاتفاق

الخاص بالحدود بين برقة ومصر مرسوما يكفل حرمة الأماكن الدينية الاسلامية بجغبوب وحرية الدخول اليها والعبادة فيها لجميع المسلمين وحرية وصول النذور الى تلك الأماكن .

ثم أبدى حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رغبته أيضا فى التأكد من نيات الحكومة الايطالية نحو سكان مناطق الحدود المتهمين بجرائم سياسية الذين قد تجرى محاكمتهم بمعرفة السلطات الايطالية .

فأجاب سعادة المركيز نجروتو كامبيازو بأنه رُخّص له أن يبلغ الحكومة المصرية أن الحكومة الايطالية ستصدر عند العمل بالاتفاق المشار اليه مرسوما بالعفو العام عن الجرائم والجنح السياسية التى وقعت حتى يوم توقيع الاتفاق من سكان المناطق التى حددت .

وقد شرع بعد ذلك فى توقيع الاتفاق .

واثباتا لذلك قد حرر هذا المحضر من نسختين وأمضى مه

رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية	سفير جلالة ملك ايطاليا
أحمد زيور	نجروتو كامبيازو
ابراهيم وجيه	رفائيلى جواريليا

الوثيقة رقم ٤

كتابان تبودلا بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بين حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا وزير الخارجية وجناب المركيز لازارو نجروتو كمبيازو رئيس الوفد السياسى الايطالى ، بشأن تنفيذ الاتفاق المعقود فى ذلك التاريخ بين مصر وايطاليا

القاهرة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

عزيزى المركيز

نظرا لأن الحاجة ماسة الى تعيين خط الحدود بين أراضى مصر وأراضى برقة تلافيا للحالة الحاضرة الضارة بمصالح القطرين ، أبادر الى اخطار جنابكم بأن الحكومة المصرية قد وافقت طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ اليوم على أن يكون الاتفاق الذى وقعنا عليه اليوم نافذ المفعول بصفة وقتية رعاية لمصالح القطرين .

وتفضلوا يا عزيزى المركيز بقبول فائق احترامى ،،

أحمد زيور

القاهرة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

يا صاحب الدولة

أتشرف باخطار دولتكم بأنى تسلمت ، مؤرخا بتاريخ اليوم ، كتابكم الذى تفضلتم فأبلغتمونى به أنه نظرا للحاجة الماسة الى تعيين خط الحدود بين مصر وبرقة تلافيا للحالة الحاضرة الضارة بمصالح القطرين قد وافقت الحكومة المصرية طبقا لقرار أصدره مجلس الوزراء اليوم على أن يكون الاتفاق الذى وقعنا عليه اليوم نافذ المفعول بصفة وقتية رعاية لمصالح القطرين — ومن المفهوم أن الحكومة الايطالية ستقوم من ناحيتها ، مع تنفيذ هذا الاتفاق ، بوضع التصريحات التى تشرفت بالافضاء بها الى دولتكم عند التوقيع على الاتفاق المذكور موضع الاجراء .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق احترامى ،،

نجروتوكامبيازو

بيان موجز

جاء فى الفرمان الشاهانى الصادر فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٥٦ (١٣ فبراير سنة ١٨٤١) الى ساكن الجنان محمد على باشا ما يأتى :

" ... ... وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية المبينة حدودها فى الخريطة المرسلة اليكم من لدن صدرنا الأعظم والمبصومة بخاتمه ومنحناكم فضلا عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث الخ" .

ولعدم الاهتداء الى الخريطة المذكورة فى محفوظات الحكومة المصرية خلال المفاوضات مع ايطاليا ، عهد حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية الى حضرة صاحب السعادة وزير مصر المفوض لدى الحكومة التركية فى برقية أرسلها اليه بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٢٥ طلب صورة تلك الخريطة من هذه الحكومة .

فأرسل سعادته ضمن كتاب تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ رقم ٣٦٥ الى وزارة الخارجية الوثائق الآتى بيانها :

أولا — صورة الفرمان الشاهانى الصادر فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٥٦ (١٣ فبراير سنة ١٨٤١) ؛

ثانيا — صورة من أصل الخريطة التى أرفقت بالفرمان السالف الذكر وفيها بيان حدود القطر المصرى ؛

ثالثا — صورة كتاب من صاحب الفخامة الصدر الأعظم جواد باشا الى رئيس الديوان الهمايونى بتاريخ ٢٢ رجب سنة ١٣٠٩ (أى إبان جلوس حضرة صاحب السمو عباس حلمى باشا على الأريكة الخديوية) ؛

رابعا — صورة كتاب من صاحب الفخامة الصدر الأعظم فريد باشا الى رئيس الديوان الهمايونى بتاريخ ٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٢٣ (أى فى وقت حادثة الحدود السياسية المعروفة بحادثة العقبة بين الحكومتين العثمانية والمصرية).

والذى يؤخذ من هذين الكتابين أن خريطة حدود مصر الملحقة بفرمان تولية ساكن الجنان محمد على باشا ظلت مجهولة المكان زمنا طويلا فى محفوظات الديوان الهمايونى بالاستانة .

وكتاب حضرة صاحب السعادة وزير مصر المفوض لدى الحكومة التركية والكتابان الملحقان به منشورة فيما بعد (راجع الوثيقة رقم ٥) .

ويلى ذلك فى الوثيقة رقم ٦ صورة من الخريطة المومأ اليها ، والذى يؤخذ منها هو أن أراضى القطر المصرى التى عهدت الولاية عليها الى ساكن الجنان محمد على باشا كانت محدودة على الوجه الآتى :

شمالا — البحر الأبيض المتوسط ؛

شرقا — خط يبتدىء من نقطة على ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالى العريش الى أن يلتقى بخليج السويس ويستمر بعد ذلك متابعا ساحل البحر الأحمر الى خليج جمسه ؛

جنوبا — خط يبدأ من جمسه فيقطع النيل جنوبى أسوان بقليل ويلتقى بالحد الغربى قريبا من الدرجة ٢٤ والدقيقة ٣٠ من خطوط العرض الشمالية ؛

غربا — خط يبتدىء من عقبة المطر قريبا من رأس الكنايس على ساحل البحر الأبيض المتوسط ويهبط فى اتجاه عمودى تقريبا على محاذاة خط الطول فى الدرجة ٢٦ والدقيقة ٣٠ من خطوط الطول الشرقية لخط زوال باريس .

وفى الوثيقة رقم ٧ التالية للخريطة السالفة الذكر خريطة أخرى للمضاهاة بين حدود مصر بمقتضى فرمان التولية مبينة باللون الوردى والحدود الحالية المعينة بمقتضى الاتفاق المعقود فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ مع ايطاليا بشأن الحدود الغربية مبينة باللون الأخضر .

الوثيقة رقم ٥

كتاب من حضرة صاحب السعادة الوزير المفوض فى الأستانة
بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ رقم ٣٦٥
الى حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية ومعه ملحقان

المفوضية الملكية المصرية
بالاستانة

حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية

تسلمنا اليوم من وكالة وزارة الخارجية التركيـة بالأستانة صورة رسمية من الخريطة التى كانت مع فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ والسابق لوزارة الخارجية المصرية طلبها ببرقيتها المؤرخة ٢٠ مايو المـاضى .

فنعجل بارسال الخريطة المذكورة مع حضرة عبد الرؤوف حلمى افندى الملحق بهذه المفوضية المنقول لديوان الوزارة وهو يغادر الاستانة غدا .

وتفضلوا ياصاحب الدولة بقبول عظيم احترامى م

تحريرا فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥

وزير مصر المفوّض
(حداية)

الملحق " ا " بالوثيقة رقم ٥

كتاب صادر من الاستانة فى ٢٢ رجب سنة ١٣٠٩
من صاحب الفخامة الصدر الأعظم جواد باشا الى رئيس الديوان الهمايونى

إيماء إلى مذكرة عطوفتكم بتاريخ ٢١ رجب سنة ١٣٠٩ التى طلبتم فيها عرض خريطة حدود القطر المصرى الموجودة بمحفوظات الباب العالى على العتبات الشاهانية على أن ترد بالثانى ، أتشرف بأن أبلغ الى عطوفتكم أنه قد سبق إرسال هذه الخريطة بناء على الارادة الشاهانية لتكون تحت تصرفكم ، ضمن حقيبة مختومة كلف بحملها اليكم صاحب العزة مظفر بك أحد ياوران صدارتنا العظمى .

٢٢ رجب سنة ١٣٠٩ (٩ شباط سنة ١٣٠٧)

الصدر الأعظم
(جواد)

الملحق "ب" بالوثيقة رقم ٥

كتاب صادر من الأستانة فى ٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٢٣
من صاحب الفخامة الصدر الأعظم فريد باشا الى رئيس الديوان الهمايونى

ردّا على المذكرة التى طلبتم عطوفتكم بها البحث عن خريطة حدود ولاية مصر السابق ارسالها الى عطوفتكم فى عهد صدارة المغفور له جواد باشا لعرضها على عتبات صاحب الجلالة الشاهانية ، أتشرف بتعريفكم أن البحث عن هذه الخريطة فى محفوظات الباب العالى أدّى الى العثور على وصل من عطوفتكم يفيد سبق ارسالها اليكم برسم العرض على تلك العتبات . ومع أن البحث عنها قد استؤنف بناء على الارادة السنية لم يتيسر الحصول على خريطة تماثلها وهو ما يدعو الى فرض أنها ظلت فى محفوظات المابين الهمايونى .

وقد لوحظ غير ما تقدم انه لم يرد لمسألة تعيين الحدود المصرية ذكر ما حتى الآن فى التبليغات والمكاتبات المتعلقة بالخديوية المصرية لاعتبار أن الأراضى التى أدخلت ضمن تلك الحدود معروفة ، ولم تحصل مناقشة ما فى مسألة تعيين الحدود السالفة الذكر حتى فى مجلس الوكلاء ، غير أنه لمناسبة قيام الباخرة "نور البحر" الى المنطقة الواقعة شمالى (طابه) ومنعا من أن يكون سفر هذه الباخرة مثارا للتأويل ، انعقد ذلك المجلس وتبودلت فيه الآراء على اثر وصول برقية من أمير اللواء رشدى باشا قومندان موقع العقبة يستفهم فيها عن الأراضى التى تعدّ تلك المنطقة تابعة لها "

٣٠ ذو القعدة سنة ١٣٢٣ (١٢ كانون ثانى سنة ١٣٢١)

الصدر الاعظم
(فريد)

فهرست الوثائق

(المطبعة الاميرية ١٠١١٠/١٩٢٥/٨٠٠)